



الشيخ ناصر صباح الأحمد مع أعضاء اللجنة المنظمة للملتقى الأيتم



الشيخ ناصر صباح الأحمد في صورة تذكارية مع أبنائه الأيتام المشاركين في الملتقى

كرم المشاركين في ملتقى الأيتام الثامن الذي يقيمه بيت الزكاة غداً تحت شعار «أيتامكم بضيافتنا» بحضور مشاركين من 21 دولة ناصر صباح الأحمد: رعاية الأيتام ترجمة لمسيرة العمل الخيري والإنساني للأمر



جانب من التكريم



الشيخ ناصر صباح الأحمد تكريماً الأيتام المشاركين



الشيخ ناصر صباح الأحمد ومحمد العتيبي ودماج العازمي

البيت الخيرية الإنسانية بصفة عامة وبمشروع كافل التيم بصفة خاصة. وأوضح الصغفك أن بيت الزكاة دأب على عقد ملتقى الأيتام منذ عام 2001 باستضافة 7 وفود شملت 24 بيتاً بينما تم بدأ الملتقى يتطور ويتسع حتى استطاع البيت استضافة ما يقارب 100 بيتاً مع 21 مشرفاً من 21 دولة في الملتقى الثامن الذي سيعقد غداً الإثنين والذي ستخلله أنشطة تعليمية ورياضية وترفيهية للأيتام.

والمتميزون كرسالة شكر يقدمونها للكويت وشعبها الذين قاموا بكفالتهم بعد أن فقدوا آباءهم وكانوا في أمس الحاجة لمن يرعى حاجتهم، حيث قام أهل الخير في الكويت باحتضانهم بكفالتهم لهم ليعيشوا حياة طبيعية ويطلقوا مستقبل أفضل. مشيراً إلى أن الأيتام سيلتقون مستشاراً من بيت الزكاة في جو أسري يهدف خلق روح المودة بينهم من جهة وتعزيز ثقة الجمهور والمؤسسات الحكومية والأهلية بأنشطة

بيت الزكاة المستشار د.فهد محمد العفاسي وبحضور ما يقارب 100 بيتاً يتنموا لعدد من دول العالم. وقال نائب المدير العام للخدمات الاجتماعية في بيت الزكاة د.ماجد سليمان الصغفك أن بيت الزكاة حرص على عقد الملتقى في شهر أبريل مع ذكرى يوم التيمم العالمي لإبراز دور بيت الزكاة الخيري والإنساني عالمياً. وأضاف أن الملتقى سيحضره الأيتام المتفوقون

المشرق في العمل الخيري. حضر حفل التكريم مدير عام بيت الزكاة محمد فلاح العتيبي، ونائب المدير العام للخدمات الاجتماعية د.ماجد العازمي، ومدير إدارة النشاط الخارجي عادل الجري، وأعضاء اللجنة المنظمة للملتقى. هذا ويفتح بيت الزكاة غداً الإثنين حفل ملتقى الأيتام السنوي الثامن في فندق الراية تحت رعاية وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية رئيس مجلس إدارة

الأعلى للقوات المسلحة الشيخ صباح الأحمد. بعد ذلك قام معاليه بتوزيع الجوائز والهدايا على أبنائه الأيتام المشاركين بالملتقى وتناول وجبة الغداء معهم في أجواء ملؤها السعادة والبهجة. الجدير بالذكر أن ملتقى الكويت لأيتام يتميز، باستضافة عدد من الأيتام من مختلف دول العالم وبشكل دوري، مترجماً بذلك اهتمامه البالغ بالتواصل مع أبنائه الأيتام، وإبراز وجه الكويت

بدأ الحفل بكلمة للشيخ ناصر صباح الأحمد، رحب فيها بأبنائه المشاركين في ملتقى الأيتام الثامن، معرباً عن سعادته بتواجده بينهم، وأن مثل هذه اللقاءات التي تسودها روح الأسرة الواحدة تبعث في النفس الطمانينة والراحة، وتدخل على القلوب السعادة، سائلاً الله عز وجل أن تستمر مثل هذه اللقاءات المفعمة بالمودة والرحمة، والتي تأتي ترجمة لمسيرة العمل الخيري والإنساني لصاحب السمو الأمير القائد

برعاية وحضور النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد، أقيم في نادي ضباط الجيش ظهر أمس، حفل تكريم المشاركين في ملتقى الأيتام الثامن 2018، والذي تنظمه بشكل دوري إدارة النشاط الخارجي في بيت الزكاة تحت شعار «أيتامكم بضيافتنا» وبمشاركة 21 دولة من مختلف دول العالم، ويأتي ذلك تزامناً مع ذكرى الاحتفال بيوم التيمم العالمي.

عزام الصباح هنا بفوزه بجائزة «شخصية العام الإعلامية» الأحمر يشيد بالعلاقات الأخوية بين البحرين والكويت

وذكر أن الجانبين بحثا أوجه التعاون والتنسيق الثنائي المشترك في مختلف المجالات خاصة في المجالين الإعلامي والثقافي.

وتكريمه من قبل نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم. وأشار البيان إلى أن الشيخ عزام الصباح أكد عمق العلاقات الأخوية والروابط التاريخية الوثيقة التي تجمع البلدين الشقيقين.

المنامة - كونا: أشاد مستشار العاهل البحريني لشؤون الإعلام نبيل الحمر أمس بالعلاقات الأخوية الطيبة القائمة بين مملكة البحرين ودولة الكويت. جاء ذلك خلال استقباله عميد السلك الدبلوماسي سفير الكويت لدى المملكة الشيخ عزام الصباح. وقالت وكالة الأنباء البحرينية (بنا) في بيان إن مستشار العاهل البحريني أشاد بالجهود التي يقوم بها السفير الشيخ عزام الصباح لتطوير العلاقات المتميزة والتنسيق المشترك بين البلدين في شتى المجالات. من جانبه، هنا الشيخ عزام الصباح المستشار نبيل الحمر بفوزه بجائزة «شخصية العام الإعلامية» في منتدى الإعلام العربي بدمبي في دورته الـ 17



نبيل الحمر خلال لقائه مع السفير الشيخ عزام الصباح

عارضت تبني مسودة بيان صحافي آخر حول الأحداث بغزة أميركا تحبط من جديد مساعي الكويت لإجراء تحقيق مستقل حول المجازر الإسرائيلية بحق الفلسطينيين العزل

نيويورك - (أ.ف.ب): طالبت الكويت مجلس الأمن بأن يتبنى بياناً يدعو إلى إجراء تحقيق مستقل في المواجهات بين إسرائيل والفلسطينيين، لكن دبلوماسيين قالوا إن الولايات المتحدة منعت هذه الخطوة كما فعلت قبل أسبوع. وقال سفير الكويت لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي بعد ظهر أمس الأول لصحافيين إن «هذا موضوع يجب أن يهتم به مجلس الأمن». وأوضح أنه طلب من المجلس أن يتبنى بياناً على غرار بيان آخر قدمته الكويت قبل أسبوع وعرقلت الولايات المتحدة إقراره. وقال أحد دبلوماسيي الدول الأعضاء في مجلس الأمن طلب عدم ذكر اسمه، إن

الولايات المتحدة أبدت مجدداً يوم الجمعة اعتراضها على دعوة مجلس الأمن إلى تبني نص البيان. وذكر دبلوماسي آخر طلب عدم الكشف عن اسمه أيضاً أن 12 من الدول الأعضاء في المجلس «أبدت» اقتراح الكويت تبني بياناً، لكنه لم يذكر الدولتين اللتين انحازتا إلى موقف الولايات المتحدة لرفض البيان. وأضاف أن «الكويت تفكر في الخطوات التالية» لكن «ليس هناك اجتماع مقرر لمجلس الأمن الدولي حالياً» وكان مندوباً الدائم لدى الأمم المتحدة السفير منصور العتيبي قد أعلن قبل التصويت أن الكويت قدمت مسودة بيان صحافي آخر

مجلس الأمن على إثر استمرار قتل المظاهرات الفلسطينية في غزة من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي. ووجدت إبانة الكويت وبأشد العبارات الممارسات الإسرائيلية واستخدام العنف ضد المظاهرات الفلسطينية العزل في قطاع غزة والتي أسفرت عن استشهاد 8 فلسطينيين وإصابة أكثر من ألف آخرين، مشدداً على ضرورة توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني. وأشار السفير العتيبي إلى أن الكويت دعت في الأسبوع الماضي لجلسة طارئة لمجلس الأمن لمناقشة التطورات في غزة وعممت على أعضاء المجلس حينها مسودة بيان

صحافي حول تلك الأحداث. وأوضح أن هذه المسودة حظيت بتأييد الغالبية الساحقة من أعضاء المجلس إلا أن الولايات المتحدة اعترضت على ذلك البيان رغم أن صيغته لا تمثل حقيقة الموقف الكويتي والعربي تجاه ما يحصل في غزة إلا أن الكويت حرصت على أن يكون متوازناً ومقبولاً من جميع الأطراف. وأكد العتيبي أن الكويت مستمرة في إيجابها ومساندتها للحق الفلسطيني وجهودها بمطالبة مجلس الأمن بأن يكون له موقف ورة فعل تجاه الأحداث في غزة، داعياً المجلس إلى الاضطلاع بمسؤولياته.

برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك وعضوية ممثلين من الهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد العمالة المنزلية، ووزارات الداخلية والخارجية واللجنة أمهلت مكاتب العمالة المنزلية فترة أسبوعين لتقديم الكلفة الواقعية لاستخدام العمالة، وذلك حتى لا يتهمنا أحد بالتعسف والإجحاف». وتابع الفاضل أنه عقب ذلك «اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة إليها، وقارنت عرض مكاتب استخدام العمالة المنزلية مع التكلفة المقابلة من وزارة الخارجية ووجدت أن الفرق كبير جداً بينهما»، مضيفاً أن هذا التفاوت بين التكلفة المقدمة من المكاتب والكلفة الحقيقية بحسب تقدير وزارة الخارجية

مجلس الوزراء توصياته على أثرها لوزارة الخارجية والهيئة العامة للقوى العاملة. وتابع الفاضل تصريحه بالكشف عن الخطوة الثانية التي اتخذتها الوزارة بهذا الشأن قائلاً: «الوزارة لم تقف مكتوفة الأيدي، فقد اتخذت خطوة عملية ثانية بما يتحدها لها القانون، حيث أصدر وزير التجارة والصناعة قراره رقم 2018/235 بشأن تثبيت تكلفة استخدام العمالة المنزلية بحد أقصى 990 ديناراً كويتياً للعمالة المطلوبة طريق المكاتب و390 ديناراً كويتياً للعمالة المطلوبة بشكل مباشر عن طريق صاحب العمل». وحول دور وزارة التجارة والصناعة بتطبيق هذا القرار، قال الفاضل إن «التجارة» وفقاً لصحيف القانون وبعد صدور القرار المشار إليه بشأن تثبيت كلفة استخدام العمالة المنزلية، وأصدر



السفير منصور العتيبي

أكد وكييل وزارة التجارة والصناعة د.خالد الفاضل حرص الوزارة على خفض تكاليف استخدام العمالة المنزلية تفعيلاً لدور الوزارة والمسؤوليات المنوطة بها وفق القانون، لتخفيف العبء على المواطنين والمقيمين، متوعداً المكاتب المخالفة بأشد العقوبات التي تصل إلى الإغلاق وسحب الترخيص. واستعرض الفاضل في بيان صحافي صادر عن الوزارة، بعد حالة من التزم والسخط الشعبي بسبب ارتفاع الفاضل في تكاليف استخدام العمالة المنزلية، حيث أوضح أن ما قامت به الوزارة هو ترجمة مباشرة لدورها وفق المتاح لها بنصوص القانون، مبيناً أن الوزارة بدأت هذه الإجراءات بتشكيل لجنة لدراسة تكلفة استخدام العمالة المنزلية. وأضاف أن اللجنة كانت

وكيل التجارة كشف عن العمل على إغلاق المكاتب المخالفة ودعم الملتزمين بالقانون وفتح الباب أمام الشركات الخارجية الفاضل: إجراءات سريعة لخفض تكاليف استخدام العمالة المنزلية

قانوناً حتى لو وصل الأمر لإغلاق وسحب تراخيص المكاتب المخالفة، مؤكداً للمرة الثانية بقوله: «أكد لجميع مرة أخرى الوزارة ستدعم المكاتب الملتزمة بالقانون وستقدم لها جميع التسهيلات التي تعبها على تقديم خدماتها للمواطنين على أكمل وجه، وإن الوزارة ستقوم بفتح الباب أمام شركات استخدام العمالة الخارجية لمساعدة المكاتب الملتزمة وللمساهمة بخفض التكاليف عبر فتح أبواب المنافسة بينها. كما دعا المواطنين للمشاركة بهذه الحملة عن طريق التواصل مع الوزارة فوراً وعند تعرضهم لأي زيادة بالتكلفة خارج ما نص عليه القرار المشار إليه بتثبيت الحد الأعلى لاستخدام العمالة المنزلية والتقدم بشكوى رسمية بحق المكتب المخالف.

إغلاق المكاتب المخالفة تطبيقاً للقوانين ذات الصلة». واختتم وكيل وزارة التجارة تصريحه قائلاً: «أعلن للجميع بأن الوزارة لن تتوانى عن تطبيق القانون تجاه المخالفين ومن لا يراعون نهمهم باستغلال رخصة استخدام العمالة المنزلية بطريقة مخالفة للقوانين المعمول بها بدولتنا الحبيبة، وإنا وبتوجيهات معالي الوزير سوف نقوم بمسؤولياتنا كاملة لمحاربة جشع هؤلاء بالتعاون مع كافة مؤسسات الدولة وتفعيل العلاقات التكاملية بين وزارة التجارة ومؤسسات الدولة لحل الموضوعات المخالفة للمصلحة العامة»، وشدد بهذا الصدد أن الوزارة ستقوم بتطبيق الإجراءات القانونية بحق المخالفين وبأشد العقوبات لردهم بكل السبل المتاحة

من وزارة الداخلية، وقال: «بناءً على تحريات ومخاطبة وزارة الداخلية وفحص ودراسة وزارة التجارة والصناعة لبعض مكاتب العمالة المنزلية، أصدرنا يوم الخميس الماضي القرار الوزاري رقم 2018/254 بإلغاء تراخيص عدد كبير من المكاتب كما ورد بالمادة الأولى من القرار بسبب مخالفتهم للقانون والصلاح العام»، وهنا أشار الفاضل إلى أن وزارة الداخلية لها صلة وثيقة بتراخيص مواولة أنشطة مكاتب استخدام العمالة المنزلية، شارحاً ذلك بقوله «القانون رقم 68 لسنة 2015 بشأن العمالة المنزلية نظم هذا النشاط ورسم أطر استخراج تراخيص مواولته، مما يعد إرساء لمبدأ التكامل في العمل المؤسسي بين وزارة الداخلية من جهة ووزارة التجارة والصناعة من جهة أخرى، والذي توج بقرار

ستقوم بالرقابة الصارمة على المكاتب، وإخضاع المخالفين لهذا القرار والممارسين لارتفاع المصطنع وغير الملتزمين بسقف التكلفة، للعقوبات المنصوصة عليها بالقانون ولن تستغني أحداً نهائياً»، مستذكراً بالوقت ذاته بأن المكاتب الملتزمة بالقانون والتي تقدم خدماتها بشكل سليم موضع تقدير واحترام من قبل الوزارة واصفاً إبهام بقوله «تعلم بأن بالسوق مكاتب ملتزمين بالقانون ويقدمون خدمات سليمة للأسرة، هؤلاء نحن نشد على أياديهم بل ونقدم لهم الدعم والمساندة». وكشف الفاضل عن خطوة وزارة التجارة الفائلة لمواجهة الارتفاع الفاضل بتكلفة العمالة المنزلية مبيناً أنها اتخذت قراراً بإغلاق بعض مكاتب استخدام العمالة المنزلية بعد تسلم الكشف باسماء المكاتب المخالفة

دفع بوزارة التجارة لتمديد فترة عمل اللجنة المختصة شهراً إضافياً للمزيد من الدراسة والتحليل. مشيراً إلى أن اللجنة قد انتهت بعد ذلك من وضع التوصيات اللازمة لخفض تكلفة استخدام العمالة المنزلية، وقامت بتقديم تقريرها النهائي لوزارة التجارة والصناعة والتي خاطبت بدورها مكاتب العمالة المنزلية بخوض هذه التوصيات، ولكنها لم تجد أي استجابة من تلك المكاتب. وذكر أن توصيات اللجنة قد اشتملت على تحديد تكلفة استخدام العمالة المنزلية وتفعيل دور الجهات الأخرى لخفض هذه التكاليف، واعتمدت وزارة التجارة والصناعة التوصيات كاملة، وأجرت عرضاً مرئياً لمجلس الوزراء حول النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أعمال هذه اللجنة المختصة، وأصدر

برئاسة الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك وعضوية ممثلين من الهيئة العامة للقوى العاملة وغرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد العمالة المنزلية، ووزارات الداخلية والخارجية واللجنة أمهلت مكاتب العمالة المنزلية فترة أسبوعين لتقديم الكلفة الواقعية لاستخدام العمالة، وذلك حتى لا يتهمنا أحد بالتعسف والإجحاف». وتابع الفاضل أنه عقب ذلك «اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة إليها، وقارنت عرض مكاتب استخدام العمالة المنزلية مع التكلفة المقابلة من وزارة الخارجية ووجدت أن الفرق كبير جداً بينهما»، مضيفاً أن هذا التفاوت بين التكلفة المقدمة من المكاتب والكلفة الحقيقية بحسب تقدير وزارة الخارجية

أكد وكييل وزارة التجارة والصناعة د.خالد الفاضل حرص الوزارة على خفض تكاليف استخدام العمالة المنزلية تفعيلاً لدور الوزارة والمسؤوليات المنوطة بها وفق القانون، لتخفيف العبء على المواطنين والمقيمين، متوعداً المكاتب المخالفة بأشد العقوبات التي تصل إلى الإغلاق وسحب الترخيص. واستعرض الفاضل في بيان صحافي صادر عن الوزارة، بعد حالة من التزم والسخط الشعبي بسبب ارتفاع الفاضل في تكاليف استخدام العمالة المنزلية، حيث أوضح أن ما قامت به الوزارة هو ترجمة مباشرة لدورها وفق المتاح لها بنصوص القانون، مبيناً أن الوزارة بدأت هذه الإجراءات بتشكيل لجنة لدراسة تكلفة استخدام العمالة المنزلية. وأضاف أن اللجنة كانت